

التكليف الثاني

إعداد الباحثة :-رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورة :-تمارا المعاينة

مقرر :-قضايا بحثية ٣

الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي ١٤٤٦/٢٠٢٥

في إطار استعراض أبرز الأبحاث العلمية المنشورة في مجال القانون، نستعرض فيما يلي ملخصاً لأهداف، منهجيات، نتائج،

واستنتاجات بعض الدراسات البارزة:

١. حق المتعاقد في إعادة التوازن المالي للعقد الإداري في ظل تحرير سعر صرف الجنيه المصري

المصدر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف

أهداف الدراسة: تحليل تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على العقود الإدارية، واستكشاف الآليات القانونية المتاحة لإعادة التوازن المالي لهذه العقود.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال دراسة القوانين المصرية والفرنسية، وتحليل الأحكام القضائية ذات الصلة.

النتائج الرئيسية: أظهرت الدراسة أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على التزامات المتعاقدين في العقود الإدارية، مما يستدعي وجود آليات قانونية فعّالة لإعادة التوازن المالي.

الاستنتاجات: أوصت الدراسة بضرورة تعديل التشريعات الحالية لتشمل نصوصاً صريحة تعالج تأثير تقلبات سعر الصرف على العقود الإدارية، وضمان حقوق المتعاقدين.

٢. التعويض عن خسارة التوقع وخسارة الارتكان

المصدر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف

أهداف الدراسة: توضيح المفاهيم القانونية لخسارة التوقع وخسارة الارتكان، وتحديد الأسس التي يستند إليها التعويض في كل منهما.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج التحليلي النقدي، من خلال استعراض الفقه القانوني والأحكام القضائية المتعلقة بموضوع التعويض عن خسارة التوقع والارتكان.

النتائج الرئيسية: بيّنت الدراسة أن خسارة التوقع تتعلق بالأرباح المستقبلية المحتملة، بينما ترتبط خسارة الارتكان بالتكاليف والنفقات التي تكبدها الطرف المتضرر اعتمادًا على العقد.

الاستنتاجات: أكدت الدراسة على أهمية تمييز القضاء بين نوعي الخسارة عند تقدير التعويض، لضمان تحقيق العدالة للطرف المتضرر.

٣. آليات التقاضي أمام المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية

المصدر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف

أهداف الدراسة: استعراض وتحليل آليات التقاضي المتبعة أمام المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية، وتقييم فعاليتها في حل النزاعات الإدارية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة نصوص النظام الأساسي للمحكمة وتحليل القضايا المعروضة عليها.

النتائج الرئيسية: كشفت الدراسة عن وجود بعض التحديات في إجراءات التقاضي أمام المحكمة، مثل طول مدة الفصل في القضايا وتعقيد الإجراءات.

الاستنتاجات: أوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات التقاضي وتعزيز كفاءة المحكمة لضمان تحقيق العدالة الناجزة.

٤. دور الدولة في تحقيق العدالة الاقتصادية

المصدر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف

أهداف الدراسة: تحليل دور الدولة في تحقيق العدالة الاقتصادية، من خلال استعراض السياسات والتشريعات التي تساهم في توزيع الثروة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، مع التركيز على تحليل النصوص القانونية والسياسات الاقتصادية المعتمدة في الدولة.

النتائج الرئيسية: أظهرت الدراسة أن تدخل الدولة من خلال التشريعات والسياسات المالية يعد ضروريًا لتحقيق العدالة الاقتصادية والحد من التفاوت الاجتماعي.

الاستنتاجات: دعت الدراسة إلى تعزيز دور الدولة في مراقبة الأسواق وتطبيق سياسات ضريبية عادلة، لضمان توزيع أكثر إنصافًا للثروة.

٥. مشكلات تباين النظام القانوني لأوامر الحماية القضائية الوقتية للحقوق المعنوية بين القواعد العامة والخاصة

المصدر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف

أهداف الدراسة: دراسة التباينات بين القواعد العامة والخاصة فيما يتعلق بأوامر الحماية القضائية الوقتية للحقوق المعنوية، وتحديد المشكلات الناشئة عن هذا التباين.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال مقارنة النصوص القانونية العامة والخاصة وتحليل التطبيقات القضائية المرتبطة بها.

النتائج الرئيسية: أوضحت الدراسة أن التباين بين القواعد يؤدي إلى تضارب في الأحكام القضائية، مما ينعكس سلبًا على حماية الحقوق المعنوية.

الاستنتاجات: أوصت الدراسة بضرورة توحيد القواعد المتعلقة بأوامر الحماية الوقتية للحقوق المعنوية، لتفادي التناقضات وضمان حماية فعّالة لهذه الحقوق.

هذه الدراسات تسلط الضوء على قضايا قانونية معاصرة، وتقدم توصيات تهدف إلى تطوير النظم القانونية وتحقيق العدالة في مختلف المجالات.

أهم الاتجاهات البحثية السائدة في مجال القانون

عند مراجعة الأبحاث القانونية الحديثة، يمكن تحديد عدة موضوعات ومقاربات بحثية تكررت بشكل كبير، بالإضافة إلى الفجوات البحثية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

أولاً: الموضوعات الأكثر تناولاً في الأبحاث القانونية

١. القانون الإداري والعقود الحكومية

إعادة التوازن المالي للعقود الإدارية

تأثير تحرير سعر الصرف والتضخم على الالتزامات القانونية

٢. القانون الدستوري وحقوق الإنسان

التحديات القانونية للحقوق والحريات الأساسية

التوازن بين الأمن القومي والخصوصية الرقمية

٣. القانون التجاري والاقتصادي

تنظيم الأسواق المالية والرقابة القانونية على البنوك والشركات

قوانين المنافسة ومكافحة الاحتكار

٤. القانون الجنائي والعدالة الجنائية

الجرائم الإلكترونية والتحديات القانونية المرتبطة بها

تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على العدالة الجنائية

٥. القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية

القانون الدولي الإنساني وحقوق اللاجئين

أثر العقوبات الدولية على السيادة الوطنية

٦. القانون البيئي والتشريعات المرتبطة بالمناخ

المسؤولية القانونية للشركات عن التلوث البيئي

تحديات تطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ

ثانيًا: المقاربات البحثية الأكثر استخدامًا

التحليل القانوني المقارن: مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة لاستخلاص أفضل الممارسات.

الدراسات التحليلية للقوانين والتشريعات: تحليل نصوص القوانين وأحكام المحاكم لفهم التوجهات القضائية.

المنهج التجريبي والبيانات الإحصائية: دراسة تأثير التشريعات على المجتمع والاقتصاد بناءً على بيانات حقيقية.

البحث في السوابق القضائية: دراسة قرارات المحاكم لتحديد اتجاهات الأحكام وتطور التفسيرات القانونية.

ثالثًا: الفجوات البحثية والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة

١. القانون والتكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي وتأثيره على صنع القرار القضائي

القوانين المنظمة للمركبات ذاتية القيادة

٢. القانون وحقوق الإنسان في العصر الرقمي

حماية البيانات الشخصية في ظل التطور التكنولوجي

القوانين المتعلقة بخوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على حرية التعبير

٣. القانون والعمل

حقوق العاملين في بيئة العمل عن بُعد بعد جائحة كوفيد-١٩

مستقبل التشريعات العمالية في ظل التحول الرقمي

٤. القانون والأمن السيبراني

الأطر القانونية لحماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية

التحديات القانونية لتقنيات التشفير والعملات الرقمية

٥. القانون والبيئة

التغير المناخي والتشريعات البيئية في الدول النامية

قوانين المسؤولية البيئية للشركات في الاقتصاد الدائري

٦. القانون والسياسة العامة

دور التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة

العلاقة بين السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية

توضح هذه الاتجاهات أن هناك تركيزًا كبيرًا على القضايا الاقتصادية والرقمية، بينما تظل بعض المجالات، مثل التشريعات الخاصة بالتكنولوجيا الحديثة والأمن السيبراني، بحاجة إلى مزيد من البحث والتطوير القانوني. لذلك، يُنصح الباحثون القانونيون بتوجيه جهودهم نحو سد هذه الفجوات البحثية لضمان مواكبة القوانين للتغيرات السريعة في المجتمع والتكنولوجيا